شكرا السيد الرئيس
أنا فيصل ديدي مواطن صحفي
اوجه اليكم ندائي في إطار فهم أوجه عدم المساواة والقضاء على التمييز في الاعلام وربطه مباشرة بنظم العدالة الجنائية
السيد الرئيس ان وسائل الاعلام لتعتبر المرآة الحقيقة لما يحدث في معرفة جميع أفراد المجتمعات أقليات واغلبية بالجريمة وبالعدالة كذلك ، فكلنا على علم بان وسائل الاعلام الاجتماعي مثلا لها دور كبير في تأطير الجمهور ولها أيضا دور كبير في تجييشه سواءا ضد اقليات معينة او البعض ضد البعض وبالتالي يتحدد بشكل كبير تصور عام للجريمة وكذا الضحية وكذا للسلطة التنفيذية "القضاء والشرطة" لتطبيق القانون والعدالة فالصورة النمطية في مجموعة من الاحيان لوسائل الاعلام يكون لها مفعول كبير وسلبي في ان واحد من خلال تصوير مجموعات على انهم مجرمون أو مجموعة من الرعاع أو العمل على ممن قد يحاولون تدمير المجتمعات او العمل على تفتيت كينوناته، فالإعلام التحريضي الذي يبث الكراهية ليعتبر من التحديات الماثلة أمام نظم العدالة الجنائية في تلبية احتياجات البعض وطلباتهم.لان هذا الاعلام ليست من مهامه التربية والتعليم والتعلم بل تغذية ادوات الصراع التي توظف وتستمد من الجهل المدقع والعاطفة الغنية للجماهير جنودا بالمجان في ادارة وجها من وجوه الصراع سواء اثني او طائفي أولغوي أو غير ذلك، فقد كشف مثلا التقرير السنوي حول البث

الفضائي العربي لعام 2014 الذي أصدره اتحاد إذاعات الدول العربية تناميا في عدد القنوات الدينية، حيث احتلت المرتبة الرابعة من عموم القنوات الفضائية العربية بمجموع 95 قناة رغم اختلاف تواجهاتها ودعواتها...وهنا قد يلاحظ عدم مقاضاة الصحافة أو الصحافيين الذين يحرضون الى الكراهية ضد الأقليات مما يستوجب دور من ناحية الردع الذي قد يلعبه القضاء هنا.

السيد الرئيس اننا نطالب بتحيين تشريعات واعتماد معايير وقوانين لقواعد الاخلاق المهنية بعيدا عن النزعة الاجرامية الموجهة كصفة سلبية لمجموعة معينة وانتم تعرفون جليا عبر التاريخ ما حصل لمجتمعات بسبب أخطاء مهنية بقصد او بدون قصد، ونوصي بضرورة تعزيز التثقيف للكل وأقصد بالكل مؤسسات السلطات القضائية وكذا السلطات التنفيذية بكل رجالاتها في ميدان الاعلام وربطه بنظم التعليم والتربية داخل مؤسساتهم التكوينية التي يتخرجون منها مع ضرورة وضع هيئات تقوم على مراقبة ما ينشر ويداع مما يضر بالبعض دون البعض ويقسم المجتمع الى صنفين

والسلام